

أزمة في الماركسية في العالم العربي
نص المقال الذي نشره كريم مروة في مجلة الطريق
في عددها الخاص بألفية وفاة ماركس ١٩٨٣

هذه النصوص الثلاثة مأخوذة من بحثين نشرنا في مجلة "الطريق"، في عدد آب وفي عدد كانون الأول، من عام ١٩٨٣، بمناسبة الاحتفال بمئوية كارل ماركس. وفي اعادة نشرها، هنا، في هذا الكتاب، برغم الاختلاف الواضح في لغتها عن اللغة الحالية التي توصلت الى صياغتها، اشارة الى ان الجدل حول أزمة الماركسية، في البلدان العربية، في النظرية والممارسة، قديم، سابق على الجدل الذي أثاره انهيار التجربة السوفياتية في بناء الاشتراكية، وسابق، بالطبع، على الجدل الذي رافق البحث في عملية اعادة البناء، أو ما اطلق عليه اسم البريسترويكا، في النصف الثاني من الثمانينات. ويتبين من هذه النصوص انني، فيما اثيره من افكار نقاشية حول الماركسية في البلدان العربية، وما اشير اليه من أخطاء واخطار في الحرب الاهلية اللبنانية، انما اجادل مفكرين ماركسيين، عرباً، وأحزاباً شيوعية عربية، وامارس نقداً ذاتياً، في آن، بصفتي مسؤولاً في الحزب الشيوعي اللبناني، وبصفتي الشخصية، ككاتب، وباحث، في شؤون وقضايا الحركة الثورية العربية، منذ أواسط الستينات.

١ - مدخل :

كم هي صعبة، في هذه الظروف الشديد التعقيد، لبنانياً وعربياً، عملية الانخراط في الجهد الكتابي، من موقع المسؤولية الفكرية والسياسية، أسهماً في تفسير ظاهرة، أو تحليل حدث، أو توضيح فكرة، أو تحديد موقف. ذلك ان تراكم الاحداث وتواصلها، في اتجاهاتها المتعددة، من جهة، واحتدام الصراعات وتفاقمها، على أساس اختلاف المصالح والمواقف، السياسية والطبقية، من جهة ثانية، وانقسام القوى الثورية وتفرقها، وغياب البرنامج الموحد لفصائلها، من جهة ثالثة، كل ذلك يجعل من

الصعب تحمل المسؤولية الفردية، لحزب أو لمفكر، في التحليل والاستنتاج، فضلاً عن صياغة الموقف. ولا يصبح الانخراط في هذه المسؤولية ممكناً، ومجدياً، الا عندما تتوفر الشروط الأكثر ملاءمة لتأسيس نهج وخط ثوريين، يمتزجان في الممارسة الثورية امتزاج حياة وتواصل، يقرب، الى الحد الاقصى، من الصواب، ويباعد، الى الحد الاقصى، عن الخطأ.

وفي القضية اللبنانية، مثلما هو في القضية الفلسطينية، وفي كل ما له علاقة بحركة التحرر الوطني العربية، يواجه الموقف الثوري بتعقيدات، لا تعود كلها للظروف الموضوعية، قطعاً. بل هي تعود، في معظمها، الى الظروف الذاتية، الى الأوضاع القائمة داخل الحركة الثورية، بين فصائلها، وداخل هذه الفصائل، في آن.

وظموحي، في هذه الأفكار والملاحظات التي أطرحها، لا يتعدى المحاولة في نسج علاقة صحيحة، بين القضايا التي تثيرها الاحداث، وتبرز خلال النضال اليومي، وبين النهج الذي يفترض بالقوى الثورية ان تعتمده خطأ وممارسة. وهي علاقة اود، بواسطتها، وعبر الحوار مع الرأي المتداول لدى الجمهور العام، لدى الناس العاديين، حول الأحداث الجارية، وحول قضايا النضال اليومي، الاسهام في تحديد بعض المواقف، فضلاً عن تصحيح بعض التشويهات، التي ألحقت ببعض المفاهيم، عن جهل، أو عن أغفال، أو عن موقف فكري وسياسي معين.

وأهمية هذا الحوار انه يتأسس، في الواقع اليومي المعاش، على المقارنة المبسطة، من دون تعقيد، التي يقيّمها الجمهور العام، والناس العاديون في المجتمعات العربية، بين نهجين داخل الحركة الثورية، في التعامل مع الصراع الدائر، في كل بلد، وعلى صعيد بلدان المنطقة: نهج ثوري، ونهج انتهازى. كما يتأسس هذا الحوار على المقارنة المبسطة الخالية من التعقيد، في اذهان هذا الجمهور العام والناس العاديين، بين ما يطمحون اليه من تحرر وتقدم، وبين ما يواجههم في حياتهم اليومية من المصاعب، ومن كل صنوف القهر، ومن كل المآسي والآلام، فضلاً عن الآفاق المظلمة، التي تقدمها لهم قراءاتهم السهلة والسريعة للتطورات، وامكاناتهم المتواضعة في امتلاك الرؤية.

لماذا كل هذه التحفظات، قبل البدء في الكلام؟ لماذا كل هذه الشروط من أجل الدخول في

مغامرة البحث، في حدوده الدنيا المقترحة؟

٢- ازمة في الماركسية، في البلدان العربية؟

يدعوني الى ذلك، انني، وسواي من الماركسيين، ملتزمون، بحزب الطبقة العاملة، أي ملتزمون بالمسؤولية التي تتطلب منا تقديم حساب أمام الذين يفترض بالحزب ان يتوجه اليهم ببرنامج عمل، ويدعوهم للانخراط في النضال على أساسه. والبرنامج هذا، هو برنامج التغيير السياسي والاجتماعي المنشود، الذي يقود، في نهاية المطاف، الى الاشتراكية. غير أن الماركسية، التي نلتزم بها فكراً وممارسةً، تواجه، في عالمنا العربي، أزمة حادة، سببها الاساسي ان الماركسيين العرب، المنتمين منهم وغير المنتمين، الى احزاب الطبقة العاملة، العاملين منهم في ميدان البحث العلمي،

والذين هم في موقع المسؤولية الحزبية، لم يسهموا، بالقدر الكافي، في تأسيس مدرسة عربية للفكر الماركسي، تنطلق من الماركسية نفسها، لتحلل واقعنا العربي، المعقد، ليس في بنيته الاقتصادية - الاجتماعية، وحسب، بل، وبشكل خاص، في الجذور التاريخية لتكوينه، وفي حالة التفكك والترابط بين اجزائه المبعثرة، المتفاوتة في نموها، التي يخضع لها تطوره. لقد اكتفى الماركسيون العرب، في الآغلب من مهمتهم، بالسهل منها، بنقل نصوص من الماركسية الى اللغة العربية، كان لها، بالتأكيد، دور كبير، ولكنها لم تقترن بجهد علمي جدي في تحليلها وتعريبها. اذ لا بد للنصوص الماركسية الكلاسيكية من تفكيك، وتحليل، وحتى نقد، في ضوء ما تقدمه الماركسية نفسها من منهج علمي، من أجل فهم أعمق للقوانين العامة لتطور الطبيعة والمجتمع، التي تقدمها لنا. فان من شأن هذه العملية ان تمكننا من معرفة أدق بالواقع الملموس لمجتمعاتنا، التي نحن بصدد درسها وتحليلها، ووضع البرامج لاحداث التغيير فيها. ومن شأن هذه العملية، أيضاً، ان تمكننا من الوصول، بشكل أفضل، الى جمهور الناس المعنيين بفهم هذه القوانين، الى الطبقة العاملة في بلداننا، تحديداً، أياً كان مستوى تركيبها وتطورها وحجمها، أخذاً بعين الاعتبار الدور المؤهلة لأن تلعبه في العملية الثورية. علماً بأن نقل النصوص الماركسية الى العربية هو قليل جداً. وهو، في معظمه، مشوه. وتشويهه يصل، أحياناً، الى الخيانة الفاضحة للنص المعين ولمضمونه. وفي اعتقادي فان أسباباً عديدة قد أسهمت في خلق ازمة داخل الماركسية في بلداننا. وبعض هذه الأسباب يعود الى النقص في التعريب، والنقص في الجهد المبذول في التعريب، وضعف المساهمة في تحويل الماركسية في بلداننا، بالشكل الملموس، الى اداة علمية لتحليل الواقع، وتغييره، أي الى مرشد للعمل، الى نظرية ثورية تؤسس لنهج ثوري، وتترافق

معه. ويعود بعض هذه الاسباب الى التشويهات التي ألحقت بالماركسية من جراء كثرة الوافدين اليها، الى الاحزاب الشيوعية والعمالية، والى التنظيمات الأخرى التي تبنت وتتبني الماركسية، وربطت وترتبط نضالها بالطبقة العاملة وبمصالحتها الطبقة والسياسية، الوافدين من مصادر ومنابع وجذور طبقية مختلفة، ومفاهيم فكرية، ونظريات وعقائد ومذاهب فلسفية واجتماعية مختلفة. وهي تشويها سببها العجز عن الفهم، أو الفهم الخاطئ، أو الفهم الانتقائي، أو اختلاط المفاهيم. وهذه التشويهات، بمصادرها المشار اليها، كان يمكن أن تكون، في شروط أخرى، مصدر غني للماركسية، لا مصدر أزمة. وتبرز هذه الأزمة، الآن، وتتجلى، بشكل خاص، بشكل ملموس، في بعض مظاهر الأزمة التي تعاني منها الحركة الثورية العربية. وإذا كنت انطلق، في اعتنقي للماركسية، من قناعاتي بأن قوانين تطور المجتمع، التي اكتشفتها، هي قوانين موضوعية، قوانين عامة، تنطبق، ايضاً، على بلداننا، فأني اعتبر، بحق، أن هذه الكونية، التي نضعها كصفة ملازمة للماركسية، لم تجر برهنتها، بشكل كاف، وبشكل متميز ولموس، في ممارستنا، كماركسيين عرب، سواء في مجال التحليل لواقعنا، أم في تحديد خط السير لتطور مجتمعاتنا، أم في التجديد المتواصل للبرنامج السياسي للحزب الثوري، حزب الطبقة العاملة، برنامج التغيير على طريق الاشتراكية، أم، وهو الأهم، في جعل هذا البرنامج والقوى الطبقة المرتبطة به ارتباطاً مصلحة طبقية، ووعي بهذه المصلحة، أداة تغيير حقيقية، أداة انتقال تدريجي، متواصل، على طريق التغيير الجذري الحقيقي هذا. غير أن وعي البرجوازية لمصالحها، واشتداد هذا الوعي، وتجليه في ارتفاع مستوى القمع، المباشر والمقنع، هو الوجه الآخر لازمة الماركسية في بلداننا. ففي ظل التغييرات التي تشهدها الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلداننا، ومع

تراكم الاحداث، تنهض البرجوازية، بكل فئاتها، لا سيما منها الفئات العليا، المهيمنة، الى الدفاع عن مصالحها العامة، كطبقة، والمصالح الخاصة لكل فئة من فئاتها. وتستنفر كل امكانياتها، وامكانيات دولتها الطبقية. وتستنفر كل جهد ايدولوجي، بما في ذلك الجانب الذي تستهدف منه تضليل الطبقة العاملة، أي تشويه الماركسية، ذاتها، التي هي، ليس بنظر الطبقة العاملة، وحسب، بل، كذلك، بنظر البرجوازية، نظرية التغيير الثورية، مصدر الخطر الحقيقي على المصالح الطبقية للبرجوازية. فهي، أي هذه النظرية، تدخل الوعي الطبقي في صفوف الطبقة العاملة، وتحصنها بفكر ثوري، وتجندها في النضال السياسي والاجتماعي لقلب نظام الاستثمار، واستبداله بنظام العدالة الحقيقية والمساواة الحقيقية، اللتين تتجسدان بالنظام الاشتراكي. لذلك فأني ارى ان الأنتساب الى الماركسية لا يمكن أن يكون، مثلما هو في كثير من الحالات، ترفاً فكرياً، أو شرف انتساب لحتمية تاريخية. بل ينبغي أن يصبح حالة نوعية جديدة، يتزوج فيها الفكر والممارسة، ليكونا نهجاً ثورياً حقيقياً يتعامل مع الظواهر الكبيرة والصغيرة، الأساسية والعارضة، ويتعامل مع الوقائع والأحداث، كبيرها وصغيرها، ويتعامل مع التكتيك والاستراتيجية، ويتعامل مع النضال، بمهامه كافة، تعاملاً مسؤولاً، في أعلى سلم المسؤوليات ودرجاتها ومستوياتها، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة في البرنامج الثوري، من أجل تحقيق التحرر القومي والاجتماعي لبلداننا، من أجل الاشتراكية.

وفي السياق نفسه، فان الفكر القومي البرجوازي يسهم، بمعنى ما، في أزمة الفكر الماركسي.

ذلك أن هذا الفكر القومي هو فكر تعتقه، أو تتأثر به، أقسام من القوى المعادية للأمبريالية، التي

تحتل، في الوقت الراهن، في حركة التحرر الوطني العربية، مواقع قيادية، وتمتد هذه الحركة، بفعل فكرها البرجوازي السلفي المتخلف هذا، بشكل خاص، بأحد روافد الأزمة المتفاقمة، التي تجتازها هذه الحركة، في المرحلة الراهنة من تطورها.

إنني، في هذا الاستنتاج الذي أسوقه حول الأزمة الداخلية المتفاقمة في الماركسية في بلداننا العربية، لدى المفكرين الماركسيين، ولدى الأحزاب الشيوعية، ولدى التنظيمات التي تعتنق الماركسية، انما استند الى التجارب التاريخية لتطور الماركسية، منذ ماركس حتى لينين، بشكل ملموس ومحدد، فضلاً عن التجارب الراهنة. وأود، في هذا السياق، أن أستشهد ببعض الفقرات من مقال لينين بعنوان : "بعض خصائص تطور الماركسية التاريخية"، الذي نشره في جريدة "زفيدا"، بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩١٠. يقول النص :

"كان انجلز يقول، في معرض الحديث عن نفسه وعن صديقه الشهير، ان مذهبهما ليس مذهباً جامداً. انما هو مرشد للعمل. ان هذه الصيغة الكلاسيكية تبين، بقوة رائعة، وبصورة أخاذة، هذا المظهر من الماركسية. الذي يغيب عن البال في كثير من الأحيان. واذ يغيب هذا المظهر عن بالنا فأنتنا نجعل من الماركسية شيئاً وحيد الجانب، عديم الشكل، شيئاً جامداً لا حياة فيه، ونفرغ الماركسية من روحها الحية، وننسف أسسها النظرية الجوهرية، أي الديالكتيك، أي مذهب التطور التاريخي المتعدد الأشكال والحافل بالتناقضات، ونضعف

صلتها بقضايا العصر العملية والدقيقة، التي من شأنها ان تتغير لدى كل منعطف جديد في التاريخ... ويتابع النص: "... وبالضبط لأن الماركسية ليست عقيدة جامدة، ميتة، مذهباً منتهياً، جاهزاً، ثابتاً لا يتغير، بل مرشد حي للعمل، لهذا بالضبط كان لا بد لها من أن تعكس التغيير الفريد السرعة في ظروف الحياة الاجتماعية. فقد أدى هذا التغيير الى تفسخ عميق، الى البلبلة، الى ذبذبات متنوعة، وبكلمة، إلى ازمة داخلية خطيرة في الماركسية. ولذا توضع من جديد في جدول الأعمال مهمة القيام بعمل حازم ضد هذا التفسخ، ومهمة القيام بنضال شديد عنيد دفاعاً عن أسس الماركسية. ذلك أن أوسع الفئات من الطبقات التي لم تستطع اجتناب الماركسية، عند صياغة مهماتها، كانت قد استوعبت الماركسية، في المرحلة السابقة، بأكثر الاشكال تشويهاً وجموداً. فقد حفظت هذه "الشعارات" أو تلك، هذه الأجوبة أو تلك، على المسائل التكتيكية، دون أن تفهم المقاييس الماركسية لهذه الأجوبة. ان "اعادة النظر بجميع القيم"، في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، قد أدت الى "اعادة النظر بأعم الأسس الفلسفية للماركسية وأشدّها تجريداً...". ويتابع النص : "... يقينا أن نطاق هذا المقال لا يمكن له ان يتسع لبحث هذه المحاكمات، انما تكفي الإشارة اليها لكي توضح ما قبل أعلاه عن عمق الازمة التي تجتازها الماركسية، وعن الصلة التي تربطها بكل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المرحلة الحاضرة. فليس بإمكاننا ان ندير ظهورنا للمسائل التي تثيرها هذه الأزمة. وليس ثمة ما هو أشد ضرراً ومخالفة للمبادئ من محاولة التهرب منها، بالثرثرة الفارغة. وليس ثمة ما هو أهم من اتحاد جميع الماركسيين، الذين يدركون عمق

الأزمة وضرورة مواجهتها، دفاعاً عن الأسس النظرية الماركسية وعن مبادئها الأساسية، التي تشوه من مختلف الجوانب، بنشر التأثير البرجوازي بين مختلف "رفاق طريق" الماركسية...".

وهكذا، فاسترشاداً بالماركسية، كمنهج في البحث وكمرشد للعمل، وتوقفاً جدياً عند الأسباب

التي اوردها لنشوء ما اصطلحنا على تسميته بالأزمة الداخلية المتفاقمة في الماركسية في بلداننا العربية، وبقيناً مني، كماركسي لبناني، بأن حزينا الشيوعي قد أعطى كثيراً، وأسهم بجهد كبير، في النضالات الثورية العربية، وفي رسم الخطوط الرئيسية لهذه النضالات، عبر خطه الثوري وممارسته الثورية، منذ المؤتمر الثاني للحزب، الذي عقد في عام ١٩٦٨، اشعر، ويشعر معي الكثيرون من الماركسيين، بثقل المسؤولية عندما نجد أنفسنا أمام مهمة تتطلب المزيد من العمق في الدراسة والتحليل، والمزيد من الجهد في التنبؤ والاستنتاج، والمزيد من الحزم والمرونة في اختيار الخط الاستراتيجي، واختيار التحالفات، واختيار الشكل، أو الأشكال، من التكتيك الأكثر ارتباطاً باليومي المتغير المتبدل من الاحداث، واختيار الشكل، أو الأشكال، الأكثر ملاءمة للنضال في فترة زمنية معينة، وفي مكان معين، واختيار الشكل، أو الأشكال، الأكثر تطابقاً مع الواقع، للتنظيم، في الفترة الزمنية، وفي المكان، نفسيهما. غير أن هذا الشعور العظيم بالمسؤولية لا يعفينا، ولا يمكن أن يعفينا، لأي سبب كان، من الاجابة على سؤال يطرحه حدث معين، أو تفرضه حالة معينة، أو تأتي به ظاهرة معينة. بل نحن ملزمون، حتى ولو لم نكن قادرين، لاسباب تكتيكية معينة، على قول الحقيقة كلها، ملزمون بتحديد الموقف المطلوب، سواءً كان مقتنعاً، أو غير مقتنع، صحيحاً أو غير صحيح. ولكل

حالة، بالضرورة، ثمن لا بد للحزب من أن يدفعه. المهم هو أن يكون الحزب الثوري كامل الحضور، في الحياة اليومية، لا يسجل في مواقفه، فقط، رأياً مبدئياً، أية كانت العواقب، أي أن يقول كلمته ويمشي. بل عليه ان يحدد، بصعوبة وبمسؤولية، الموقف الذي من شأنه أن يسهم في دفع عملية النضال الثوري الى الأمام، في اللحظة الزمنية، ذاتها، أو في التراكم التاريخي للأحداث، وللمواقف الثورية، هذا التراكم الذي سيتحول، في المستقبل، الى حالة نوعية جديدة.

ان الاسئلة التي تطرحها الحياة، وتولدها الصراعات المختلفة المتنوعة، داخل المجتمعات العربية، وتؤكدنا التعقيدات التي ترافق تطور هذه المجتمعات، وكذلك التشويشات التي يتميز بها تركيبها الاقتصادي - الاجتماعي، بما في ذلك حالة الانقسام الداخلي في هذه المجتمعات الى طوائف وقوميات، لم تستطع البرجوازية أن تجد حلاً صحيحاً للعلاقات فيما بينها، بل هي عقدت، الى الحد الأقصى، هذه العلاقات، وأنشأت نوعاً من التناقض التناحري المصطنع بينها، أن الاسئلة التي تطرحها هذه الأمور جميعاً، لم تجد من المفكرين الماركسيين، ومن مجمل الحركة العمالية العربية، ونحن جزء منها، أجوبة علمية وثورية صحيحة عليها. وترتب على هذا التخلف في تشخيص الأمراض والظواهرات والعلل والمشاكل والصعوبات، وفي تشخيص الأزمة، كما ترتب على التخلف في ايجاد الحلول لهذه المعضلات جميعاً، ترتب على ذلك تعمق كل هذه الظواهرات السلبية، على تعددها، وتعمق الأزمة، وبروز تيارات فكرية وسياسية، دفعتها البرجوازية وشجعتها من أجل أن تغرق الحركة الثورية في المزيد

من الصعوبات والأزمات والمآزق، وتباعد، الى الحد الأقصى، بين طموح الجماهير الى التغيير واستعدادها للأسهام فيه، وبين هذا التغيير.

هل كان، فعلاً، مجرد مصادفة هذا البروز، في الحركة الثورية، لتيار جماهيري، يعتبر العودة الى الدين ونظمه الفكرية والأقتصادية، بديلاً من الاشتراكية العلمية، بديلاً من الماركسية – اللينينية، ليس فقط في تقديم الحلول، وهي حلول بائسة، بل، وبشكل خاص، في قيادة النضال الثوري المعادي للأمبريالية، المعادي للبرجوازية، وفي تجنيد الجماهير، بشكل لا نظير له، وبكفاحية استثنائية؟ انه مثل ليس أكثر. وكم من الأمثلة يمكن أن أسوقها، في هذا المجال، ولا بد أن أستشهد بها في ابحاثي اللاحقة.

ان هذه المسؤولية، التي أشعر بواجب الألتزام بها، كماركسي، تصبح، اليوم، في عام الاحتفال بمئوية ماركس، أكثر عبئاً. وهي تفرض عليّ وعلى سائر الماركسيين، اللبنانيين، الا نكتفي ببذل الجهد، وحدنا، على أهمية الجهد المبذول، وتواضعه، وهو صادق حقاً، هادف حقاً، بل أن ندعو معنا الماركسيين العرب، المنتمين الى أحزاب الطبقة العاملة، من خلال أحزابهم، وندعو الماركسيين الآخرين، كما ندعو المفكرين الثوريين الذين لا يعتنقون الماركسية، أو يعتنقون اجزاء منها، أو الذين لم يسبق لهم أن تعرفوا اليها، أو الذين يختلفون معها، ندعو هؤلاء جميعاً، وندعو، في المقدمة، الأحزاب الشيوعية العربية، التي لنا شرف أن يكون حزينا بين الاوائل منها في تاريخ تأسيسه، وفي حجم

تقديماته للحركة الثورية، عبر تاريخه الطويل، وعبر مراحل الخطأ والصواب في مسيرته الغنية،
وندعو الأحزاب الثورية كلها، سواء منها التي تعتنق الماركسية أم تلك التي لا تعتنقها، وحتى تلك التي
تختلف معها، ندعو جميع هؤلاء الثوريين العرب، مفكرين وأحزاباً، الى وقفة جادة أمام ما يجري في
عالمنا العربي هذا، من أحداث ومن تطورات، أمام ما نشهده من تراجع متواصل في حركتنا، وتقدم
متواصل في الحركة النقيض، أمام هذه الظواهر المرضية الخطيرة التي تعج بها مجتمعاتنا العربية،
ظواهر نبتت من الداخل مثل الفطر، وظواهر تصدر الينا من الخارج، من النظام الرأسمالي العالمي
المتطور المريض، مع بضائع الاستهلاك اليومي، ندعو هؤلاء جميعاً الى الاسهام، كل من موقعه، في
جهد ينبغي ان يتحول الى جهد جماعي، من أجل التصدي لكل هذه الحالات المرضية، والانطلاق
بالحركة الثورية العربية على طريق انجاز المهمات الكبرى المطروحة أمامها، مهمات التغيير، مهمات
التحرر القومي والاجتماعي لبلداننا. إلا أن الدعوة الأساسية، في هذا السياق، الدعوة الملحة التي لا
تقبل الانتظار، هي الدعوة الى وحدة الذين ينتمون، حقاً، الى الماركسية، والذين يرتبطون، حقاً،
بالطبقة العاملة وبمصالحها، الدعوة الى نوع من وحدة الفكر والتنظيم والعمل. فعلى مثل هذه الوحدة
تتأسس وحدة الحركة الثورية، ويتطور نضالها، وتتقدم على طريق انجاز مهماتها.

وأني لادرك جيداً انه، في الوقت الذي نواجه فيه مثل هذه الدعوة الى كل هذه القوى من أجل
انجاز هذه المهمات، تجري أمامنا على الأرض أمور أخرى، متباينة في اتجاهاتها، حتى التعارض، لا
من حيث النهج وحده، بل حتى من حيث الهدف، من حيث المهمات. فالمشكلة هي، اليوم، في

الحركة الثورية العربية، في فترة أزمتهما الراهنة، لا تكمن، فقط، في كون القيادة الحالية فيها غير متطابقة مصالحتها مع المهمات المطروحة أمام الحركة، بل، كذلك، في كون العديد من القوى الثورية لا ينظر الى العملية الثورية الا من زاوية مصالحه الفئوية الآتية - وهي ليست، دائماً، وبالضرورة، مصالح الطبقة، أو الفئة من الطبقة البرجوازية، النقيض - وفي كون العديد من القوى الأكثر جذرية، من حيث تمثيلها لمصالح الطبقة العاملة، واعتناقها للنظرية الثورية، للماركسية - اللينينية، لا تحقق في كل نهجها، وفي كل الأمور، وفي كل القضايا التي تواجه الحركة الثورية، في اليومي من نضالها، وحتى فيما هو استراتيجي من هذا النضال، الانسجام الضروري بين الموقع الطبقي والممارسة الثورية. أي أنني ادرك أن مسألة بذل الجهود، ثم جمعها في حركة ثورية عربية متجددة، متحررة من أزمتهما، أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، مهمة تحتاج الى وقت. الا أنني ادرك، في الوقت ذاته، أن بعض ما يجري على الأرض، في الواقع اليومي، من محاولات للتصدي للمهمات الكبرى، والتجاوب الذي تلقاه هذه المحاولات، على امتداد الوطن العربي كله، يدعو الى الثقة بأن الصراع، بكل أشكاله واتجاهاته، وجوهره يبقى صراعاً بين الطبقات، سيتفجر، في كل بلد، حسب ظروفه، وحسب مستوى تطور الوعي السياسي والطبقي فيه، وحسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحسب نضوج الأزمة ومدى تفاقمها. وسيجرف هذا الصراع معه القوى كلها. وسيخلق، بالضرورة، القوى المؤهلة لقيادة الثورة باتجاهها الصحيح، سواء من داخل القوى الموجودة، اذا توفرت فيها الامكانيات، أو من خارجها. والنموذج الذي اقدمه على مثل هذه الحالة، وهو ليس النموذج الوحيد، هو ما نعتز ان ساحته في لبنان. انه المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الاسرائيلي، التي أسست على تقاليد الكفاح ضد الغزو

الاسرائيلي للبنان وحصار بيروت، وعلى نهج ثوري مثابر لم تتخل عنه القوى الثورية الأساسية، داخل الحركة الوطنية، في كل مراحل النضال، على شدة صعوباتها، وظروفها المعقدة، وبرغم ما اعترض مسيرة هذه القوى من خلل في فترات معينة، وخطأ تحملت، بشجاعة، تبعاته ومسؤولياته، بدون عقد.

أورد هذا النموذج، في هذا السياق، على سبيل المثال، لا الحصر. واكتفي بالإشارة إليه في أمل أن تسهم هذه الأفكار والملاحظات التي اقدمها، في هذا المقال، في توضيحه، وفي توضيح الأسس الفكرية والسياسية التي يستند إليها.

٣- نقد ونقد ذاتي في الحرب الأهلية :

ان حرباً" كالحرب الأهلية اللبنانية، بهذا الخليط من القوى المشاركة فيها، في كلا جبهتي الصراع الأساسيتين، وفي ظل احتلال اسرائيلي لجزء من الاراضي اللبنانية، وفي وجود هذا العدد الكبير من جيوش الامبريالية وجيوش العالم، وفي ظل هذا التسعير الطائفي المتواصل من أطراف شتى، وبأشكال شتى، لا يمكن الا ان يصيب جبهتنا فيه من الخلل ما يصل الى حد الاخطار، وليس مجرد الاخطاء. وفي الحقيقة فان ما يهمني توضيحه، وازالة الالتباس عنه، لا يتعلق، فقط، بما ارتكب من مجازر شملت قوى وطنية وحزبية، بما في ذلك الشيوعيين، تجاوزت ردود الفعل الغريزية الى ما هو أخطر منها. بل أن همي، هنا، هو ان ادخل في عمق المسألة، من موقع المسؤولية التي اتحملها

في الحزب الشيوعي، أياً كان حجم هذه المسؤولية ووزنها. وانطلاقاً من ذلك ارى لزاماً علي ان احدد هذه الاخطاء بنوعين رئيسيين داهمين : خطأ اسمه التجاوزات يمكن أن يتحول الى خطر، في أية لحظة، وخطر هو الطائفية في الحرب، والوقوع في مخطط التفطيت، في ظل هيمنتها وسيادتها.

أما التجاوزات في الحرب الاهلية، أية حرب أهلية، حتى الحرب الأهلية التي تقودها الطبقة العاملة من أجل الاشتراكية أو دفاعاً عنها، فهي تكاد تكون قدراً لشدة ما تتكرر، وتعجز، حتى القوى الجذرية الأكثر صفاء في انتمائها الطبقي وفي برنامجها ومهامها، عن أن تتحرر منه. ولكن الحروب الاهلية تختلف من بلد الى آخر، ومن مرحلة الى اخرى، في البلد الواحد. وحرينا الاهلية في لبنان صعبة، ولا شك، وشديدة التعقيد. وبرغم السنوات التسع المنصرمة منها، لا يزال الكثير من الالتباسات مرافقاً لها، مسهماً في تشويهها، بقدر كبير. وليس لعدد السنوات أي دور في هذا. ولذلك فاذا كان من الممكن ان يجري التسامح مع التجاوزات في الثورة الاشتراكية، لان هدف الحرب الثورية واضح الى الحد الذي يغطي فعل التجاوز، أياً كان حجمه أو خطره، فأن من غير الممكن التسامح مع التجاوزات، بنفس المستوى، في حرب يختلط فيها السياسي بالطائفي بالطبقي، ويتشابك، ويتداخل، الى حد الالتباس. وهو ما لا يمكن نكرانه في حربنا. بل أن العدو فيها يسعى جهده لتعميق هذا الالتباس الى الحد الأقصى، الذي يكاد يختفي فيه الجوهر ويضيع.

لقد شهدنا في هذه الحرب، خلال السنوات التسع الماضية، من التجاوزات ما لا حصر له، ولا حد، عدداً وأشكالاً وأنواعاً، في حجم من الضرر ترك، ولا شك، تأثيراً شديداً سلبية على دور جبهتنا السياسية، وعلى علاقاتها بال جماهير، وعلى مدى التعبئة السياسية والعسكرية في صفوف هذه الجماهير، وعلى مدى الارتباط بالقضية، في أبعادها كافة، المحلية منها والقومية والأممية. وقد أصبح كافيّاً ذكر التجاوزات، من دون شرح، لكي يعرف المرء ان المقصود بذلك هو أعمال النهب، واقتحام البيوت، ومصادرتها، ومصادرة محتوياتها، والاعتداء على الناس، وفرض الخوات عليهم، وارتكاب اعمال القتل الفردية، على الظن والشبهة، وحتى على الهوية، الطائفية، أحياناً، والسياسية العقائدية، أحياناً أخرى، وتخریب أحياء ومدن، في أعمال غوغائية لا علاقة لها بالنضال القائم، ولا بأي هدف من أهدافه السامية، وازعاج الناس في معاشهم، وسير حياتهم، في كل الشؤون. ولقد دفعنا في "الحركة الوطنية"، وحركة "أمل"، و"الثورة الفلسطينية"، و"سوريا"، عشية الغزو الاسرائيلي، ثمناً باهظاً، للاخطاء هذه، التي سادت تحالفنا. وكان الشيوعيون فيها استثناء. اقول ذلك مع الاعتزاز الذي سيظل يملكنا مدى الدهر، في صمودنا مع شعبنا اللبناني واشقائنا في الثورة الفلسطينية والقوات السورية، ضد الغزو، ومقاومتنا الاستثنائية له، طيلة اشهر ثلاثة، هي أطول حرب عربية مع اسرائيل، وأكثرها كلفة لاسرائيل، داخلياً وخارجياً. غير أن الجديد، في المرحلة الراهنة من الحرب، في موضوع التجاوزات التي وقعت، ويمكن أن تقع، والتي نرفضها ونحن نفسرها، هو أن مدنيين، وفيهم عديدون ينتمون سياسياً الى جبهتنا، قتلوا على الهوية الطائفية، وفي المناطق التي كان الجيش الشعبي لجبهتنا يحررها، في الوقت الذي كان أولادهم، أو اشقاؤهم، أو رفاقهم، يشاركون ببطولة في عملية تحريرها. أن

قتل أي مدني على الهوية الطائفية، أمر لا يمكن تبريره. غير ان قتل المواطن الشيوعي، مثلاً، أو الأثراكي، أو القومي، أو سواهم، وهم في حالة مدنية لا عسكرية، على الهوية الطائفية، التي يرفضونها، مبدئياً، ويقاثلون، عبر أولادهم، أو اشقائهم، أو رفاقهم، في ساحة المعركة، لضرب جذورها، واسقاطها، واسقاط المشروع الذي ترتبط به، ويرتبط بها، فهو الأمر الأكثر ايلاماً في التجاوز، والأكثر خطورة. ان الشيوعيين، بما يتصفون به من وعي، وعمق مسؤولية، وبعد نظر، وارتفاع فوق اليومي من الأحداث، وارتفاع فوق الآلام، واستعداد دائم للتضحية بدون حساب، يستطيعون أن يتجاوزوا هذه التجاوزات في تفكيرهم وحتى مشاعرهم الانسانية. والارتباط بالشيوعية، لانها انسانية، يعزز هذه المشاعر ولا يدعو الى تعطيلها. غير أن المسألة لا تتعلق، فقط، فيما يمكن أن يكون عليه موقف الشيوعيين، وحسب، ولا موقف الحزبيين اليساريين الآخرين. بل أن ما يهمنا هو أن نرى، في ضوء تقديرنا لأهمية المثال، في العلاقة مع الجماهير، ما يمكن ان يخلقه هذا النوع الخطير من التجاوز من خلل حقيقي في ارتباط الجماهير بالقضية التي تستعد هذه الجماهير، بدون حساب، لتقديم التضحيات من أجلها، شرط ألا يضيع الهدف، أو تنتزع القناعة به، من خلال الممارسة. والخطر لا يكمن، فقط، في تأثير هذا النوع من التجاوزات على موقف الجماهير من الثورة، بل، وبشكل خاص، فيما يمكن ان يتركه ذلك على الثورة نفسها من آثار سلبية.

وإذا حاولنا أن نفسر الظاهرة، بذاتها، فسوف نجد بعض الأسباب الموضوعية لبروزها، ليست

وحدها كافية لتفسيرها، ولا نقول تبريرها. من هذه الاسباب ان الحرب الاهلية اللبنانية، برغم محتواها

الطبقي الديمقراطي، الذي نصر عليه، هي حرب مليئة بالالتباسات، بفعل الموقع الذي تحتله فيها القضية الطائفية، والدور الذي تلعبه فيها الطوائف بكتلها البشرية الواسعة، وكذلك بفعل الدور الذي تلعبه فيها فئات البرجوازية، على اختلافها، وامتلاء صفوف جبهتنا بقوى متعددة غير منسجمة، بما في ذلك الفئات الرثة، الفئات الهامشية في المجتمع. فضلاً عن ان طابع الحرب، في الظروف القائمة بالنسبة لجبهتنا، هو طابع اعتراضى، طابع رد على مشروع يجمع ضده، بفعل خطورة ما يمثله وما يقوم عليه، وبفعل فاشيته، قوى متعددة، متناقضة فيما بينها، تلتقي، فقط، على محاربتة. وهو أمر، على أهميته، يشكل صعوبة، في حربنا لا بد من رؤيتها على حقيقتها. من هذه الأسباب، أيضاً، ان الطبقة العاملة، على أهمية الدور الذي تلعبه في الحرب، عبر حزبها، من ناحية الاسهام في صياغة الخط السياسي للجبهة التي تتخبط فيها، وفي الدور العملي الذي تقوم به، ليست هي القوة القائدة، وليست هي القوة المقررة. انها تشارك في القيادة، وتشارك في القرار، وتشارك في تنفيذه. وهو واقع لا بد من الاقرار به حتى لا يجري تحميل الامور اكثر مما تحمل. وفي هذا السياق لا بد من ان نقرر بأن حجم الفئات الهامشية المشاركة في الحرب، في كلا جبهتي الصراع، هو كبير. وهو واقع يترك، بالتأكيد، تأثيراته السلبية، في الممارسة اليومية، على مجرى الحرب، في بعض جوانبها. فهي فئات لا تجد تعبيراً عن ذاتها في المجتمع، في زمن السلم. في حين أن الحرب تعطيها دوراً معيناً، وتكسيها موقعاً. وتستهبها أحداث الحرب. وتتفتح أقسام منها على أفكار فوضوية، في الأغلب، ثورية الشكل، تقدم لها مبرر المشاركة في الحرب، في أكثر أشكالها عنفاً، أفكار تصور لها أن كل شيء مسموح في الحرب. ففي الثورة كل شيء مبرر. كل الممارسات، من أي نوع، هي حق من حقوق الذي يقف في

الخدق، أو يمر، مجرد مرور، في الخندق، أو يحمل، مجرد حمل، البندقية، أو يقف، مجرد وقفة، في الصف، مع المقاتلين! ولا بد من أن نرى، الى جانب ذلك كله، ان العدو الداخلي والخارجي، المتعدد الاسماء، الذي يخترق صفوفنا، يمارس، من الموقع الذي يحتله، فعل التدمير، في شكل من أشكال التجاوز المعروفة. وهو ما تنبغي معرفته. وينبغي التنبه اليه.

انها اخطاء. انها مظاهر سلبية في الحرب، هذه التي نطلق عليها صفة التجاوزات. واذنا كنا نقر، في ضوء تجارب الحروب والثورات، بأن العمل العسكري، أي عمل عسكري، في أي من الحروب، يسبب تشويشاً وتشويهاً وخطراً في صفوف المحاربين، فلا بد أن نقر، في الوقت ذاته، بضرورة الكشف عن ذلك، بوضوح، من أجل نقده، أولاً، ومحاربه. وأزالة آثاره السلبية، والتعلم، في قلب الكفاح، من التجربة، وتعليم المحاربين في صفوف جبهتنا، لا سيما الذين هم أقرب الى الطبقة العاملة في قلب التحالف، دروساً لا غنى عنها، من أجل الحد الأقصى الممكن من الصفاء في الحرب، سياسياً، بالدرجة الأولى، وطبقياً.

هذا التحديد للتجاوزات، كخطأ يشكل خطراً، يقودنا الى الخطر الذي هو الطائفية في الحرب، والتسعير الطائفي للغرائز، والاسترسال في ردود الفعل الطائفية، حتى المشاركة في ارتكاب المجازر المضادة. يهمني، في التوقف عند هذا الخطر، بعد الذي أوردته عن الحرب الأهلية وشكلها الطائفي الطاعي، أن أشير الى أن فداحة هذا الخطر تكمن في انه لا يعطل الطابع السياسي، وحسب،

ويضعف المحتوى الطبقي لصالح انقسام المجتمع، بشكل مفتعل، على أساس طائفي، بل، كذلك، في أنه يقود الى تفتيت المجتمع، وتفتيت البلاد، وتقسيمها الى كيانات، أو كتونات طائفية، لا يمكن، اذا ما أُتيح لها ان تتوجد، الا ان تكون لعبة في يد الأمبريالية، بوجه عام، واسرائيل، بوجه خاص. وستكون جزءاً من استراتيجيتهما في المنطقة. اضافة الى انها ستكون في خدمة الدور العنصري لاسرائيل، التي ستستفيد من الواقع الجديد لتأبيد اغتصابها لفلسطين، ولإطالة زمن احتلالها للأراضي العربية الأخرى.

٤- القضية الوطنية اللبنانية

أو كيف يكون القرار الوطني مستقلاً

كيف يمكن تحديد القضية الوطنية اللبنانية، الآن؟ ما هي مقوماتها، وما هي العناصر المكونة

لها؟

ان اصرارنا على ظرفية التحديد ينبع من كون القضية الوطنية اللبنانية، مثل سواها من القضايا الوطنية للشعوب، تمر بمراحل تختلف فيها العناصر المكونة، باختلاف الظروف، الداخلية والخارجية، واختلاف العوامل المستجدة المؤثرة، واختلاف موازين القوى السياسية والطبقية، على كل الأصعدة، داخلياً، واقليمياً، ودولياً. فالقضية اللبنانية، في فترة الانتداب، مختلفة عنها، في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهذه، بدورها، مختلفة عن المراحل اللاحقة. وهي مختلفة، كذلك، جوهرياً، عن مرحلة

الحرب الأهلية. وفي الظروف الحالية، ظروف ما بعد الغزو والاحتلال الاسرائيليين، وتوقيع الاتفاق مع اسرائيل، ثمة، ايضاً، اختلافات، في شكل، وجوهر، طرح القضية الوطنية اللبنانية، حتى بالمقارنة مع طرحها، خلال الحرب الأهلية، وصولاً الى الغزو الاسرائيلي.

كيف، اذن، يمكن، اليوم، تحديد هذه القضية، وماهي العناصر التي تتكون منها؟

انها، بالنسبة لنا، نحن الشيوعيين اللبنانيين، نحن الوطنيين اللبنانيين، من كل الاتجاهات

السياسية والفكرية، والمواقع الطبقيّة، تتمحور حول الأمور الاساسية التالية:

١. تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي تحريراً كاملاً.
٢. ضمان استقلال لبنان وسيادته كاملين غير منقوصين.
٣. جلاء كل الجيوش والقوى المسلحة غير اللنانية، من أي نوع، ومن أي جنس، اية كانت وظائف وجودها، عن جميع اراضيه.
٤. محاربة أي شكل من اشكال الهيمنة الاسرائيلية، او الاميركية، أو اية هيمنة سواهما.
٥. الغاء الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني.
٦. ضمان وحدة لبنان، ووحدة اراضيه، ووحدة شعبه، ومحاربة أي نوع من انواع التقسيم، الواقعي، او الدستوري، ومحاربة كل شكل من اشكال الهيمنة الفئوية، وضمان الديمقراطية، كشكل للعلاقات بين القوى والتجمعات السياسية والطائفية فيه.
٧. تأكيد انتماء لبنان العربي، انتماء تاريخ وثقافة ومصالح مشتركة.

٨. تأكيد علاقات لبنان الخارجية، على اساس المصالح الوطنية والقومية، مع كل بلدان العالم، والانتماء الصحيح والصريح الى حركة عدم الانحياز، بشكل خاص.

وهي عناصر يتداخل فيها، كما هو واضح، الاساسي في اية قضية وطنية، أي التحرر الوطني، والاستقلال، وحرية تقرير المصير، مع الآخر، غير الاساسي، ويختلط، ويتشابك، ويتلازم، ويتبادل التأثير. فلماذا الدخول في كل هذه التفاصيل، في تحديد عناصر القضية الوطنية اللبنانية، في وقت يختلف فيه اللبنانيون، سياسياً، وطائفيّاً، حول الكثير من الأمور، حتى الاقتتال، حتى الحرب الأهلية؟

ان لهذا التحديد للقضية الوطنية اللبنانية، الذي نقترحه، اهمية استثنائية، لا سيما بعد التجارب التي شهدتها لبنان، منذ الاستقلال، حتى اليوم. فهو لا يكتفي بالاستقلال، بل يحدد شكله. وهو لا يكتفي بتحديد السيادة، بل يضع لها اطارها. وهو لا يكتفي بالتمسك بوحدة لبنان واللبنانيين، بل يؤكد شروط استمرارها. انه يضع هدفاً ثابتاً امامه، وهو جمع كل العناصر التي بدونها لا تتشكل وطنية لبنانية واحدة، ولا يقوم اساس لوطن. وبهذا التحديد يجري فضح الزيف في الشعارات، التي طرحها، ويطرحها، حزب الكتائب، وامثاله، الذين استباحوا، وما زالوا يستباحون، في كل مواقفهم، مصالح الوطن للاجنبي، من أي نوع، من اجل الوصول الى تحقيق هيمنتهم، تحت اسماء مختلفة وصيغ مختلفة، بما في ذلك، بالاعتماد على الاجنبي، من اية جنسية كان، حتى ولو كان هذا الاجنبي اسرائيل، بالذات، التي كل تاريخها عدوان متواصل على لبنان، وعلى البلدان العربية الأخرى. وآخر

هذا المسلسل العدواني، حرب الصيف الماضي المدمرة، والاحتلال الحالي المتواصل لأكثر من ثلث الأراضي اللبنانية، الذي اسفر عنه هذا العدوان.

لقد زيف حزب الكتائب القضية الوطنية اللبنانية، بطرحه شعارات حول الوطنية اللبنانية تتنافى، وتتعارض، وتتناقض، تتناقضاً جذرياً، مع المصالح الوطنية للشعب وللوطن، مع الاستقلال الوطني للبلاد.

ان اصحاب القضية الوطنية اللبنانية، حملة لوائها، المناضلون من أجلها، هم هؤلاء الذين ينخرطون، اليوم بشجاعة نادرة، وتصميم رائع، في الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلي من اجل تحرير الأرض، والذين ينخرطون في العمل والجهد السياسيين لتجميع كل القوى الوطنية اللبنانية في جبهة خلاص، جبهة انقاذ، تحرر البلاد من قيود الاتفاق الاسرائيلي - اللبناني، ومن الارتهان لأميركا، ومن الهيمنة الكتائبية، وتعيد للوطن حريته وسيادته ووحدته كاملة غير منقوصة، بعيداً عن أي نوع من الوجود السياسي والعسكري لأي من الدول، اية كانت وظيفة هذا الوجود، واية كانت جنسيته، من دون استثناء.

ان هذه الوطنية، التي لا بد من تأسيسها على العناصر التي نقترحها، هي التي يمكن الاستناد اليها في بناء لبنان وفي توحيد اللبنانيين في الانتماء اليه. وهي التي اعتبرت، في ظروف عديدة، لا سيما في مذكرة الحركة الوطنية اللبنانية في عام ١٩٨٠، وفي بيان الحكومة اللبنانية ذي البنود الأربعة عشر، في العام نفسه، مسلمات وطنية (لم يسلم بها البعض حتى الآن) تشكل الاساس في أي اتفاق، يجري السعي الى تحقيقه، بين القوى السياسية اللبنانية المتصارعة.

كيف يجري التعبير، اذن، عن هذه القضية الوطنية، في الممارسة، في الخط السياسي؟

كيف، اذن، يكون القرار الوطني، في الدفاع عن هذه القضية، قراراً مستقلاً؟

ان الاساسي في هذه المسألة هو موقف القوى الأكثر جذرية، موقف الطبقة العاملة وحلفائها،

موقف حزبها، بالدرجة الأولى، قبل ان يكون موقف القوى الأخرى المنخرطة في النضال الوطني،

حول القضية الوطنية، من مواقعها السياسية والطبقية والفكرية المختلفة.

الاساسي في هذع المسألة هو كيف تحدد الحركة الوطنية التحررية خطها السياسي المستقل.

غير ان الاستقلالية، هنا، لا يمكن الا أن تكون، في جوهرها، استقلالية طبقية. لذلك فان استقلالية

الخط السياسي لهذه الحركة لا تتأمن، لا تتحقق، الا بمقدار ما تستطيع الطبقة العاملة، عبر حزبها

الثوري، ان تستقل، في برنامجها الطبقي، وفي ممارستها، استقلالاً كاملاً عن البرجوازية. غير ان

الاستقلال هذا لا يتناقض مع التحالف. بل ان التحالف انما يتحدد، على هذا الاساس، وبالاستناد

اليه، وبالانطلاق منه، لكي يستقيم، ولكي تكون الحركة الوطنية منسجمة في نهجها مع الهدف الذي

هو الدفاع عن القضية الوطنية، من حيث هي، اولاً، قضية الطبقة العاملة، المؤهلة، وحدها، لأن

تدافع، بصورة منسجمة، والى النهاية، عن الاستقلال الوطني، وعن مصالح الأكثرية الساحقة من

ال جماهير الشعبية، والمؤهلة، وحدها، لأن تحقق التحالف بين القوى، ذات المصالح المشتركة، في

الدفاع عن القضية الوطنية.

ولا بد من الإشارة، في هذا السياق، الى ان الاستقلالية، في البرنامج السياسي، وفي الخط السياسي، للحركة الوطنية، لا تتأمن، بالمطلق، في كل الظروف. ان لتحقيقها كاملة شروطاً عديدة، لا يمكن الجزم بتوفرها، على الدوام. ولذلك فان الاستقلالية، هنا، تكبر، أو تصغر، بحسب موازين القوى، وبحسب نوع العوامل الداخلية والخارجية، التي قد تتداخل، في ظروف معينة، بما يفوق القدرة، لدى الحركة الوطنية، على مواجهتها، فنتراجع امامها، تراجعاً تكتيكياً، وتبقى متمسكة بموقفها المبدئي، الشرط الضروري لتأكيد استقلاليتها، ولضمان استمرارها. والموقف المبدئي، في هذا الأمر، هو، على الدوام، وبالمطلق، يتعلق بالمصلحة الاساسية للقضية الوطنية، التي على حزب الطبقة العاملة، قبل سواه، معرفة تحديدها، بدقة، من اجل ان يجري التحديد، بدقة، لحجم التراجع التكتيكي، هنا وهناك، في هذه المسألة، أو تلك، مع هذا الحليف، أو ذاك، الداخلي منه والخارجي، ويجري تحديد امور التكتيك الأخرى.

ما الذي يدعو الى هذا النقاش، الآن؟

لقد طرح هذا الموضوع، أول ما طرح، في اوائل السبعينات، في معرض الحديث عن العلاقة بين الحركة الوطنية الثورية اللبنانية، وبين حركة المقاومة الفلسطينية. وحينذاك رفعت شعارات خاطئة، تصدى لها الحزب الشيوعي، بحزم. هذه الشعارات دعت الى تبعية القضية الوطنية اللبنانية - لا كقضية نضال وطني عام، وحسب، بل، كذلك، كقضية تغيير ثوري - للقضية الفلسطينية، باعتبارها

القضية الاساس، في الحركة الثورية العربية. والتبعية، هنا، تعني اخضاع مصالح الحركة الوطنية الثورية اللبنانية لمصالح الحركة الوطنية الفلسطينية. نحن الشيوعيين، رفضنا هذا المنطق، مع اقرارنا بكون القضية الفلسطينية قضية محورية في النضال الوطني الثوري العربي. وطرحنا، بدلاً من هذه المقولة الخاطئة، مقولة العلاقة الثورية الصحيحة، بين القضيتين والحركتين، على اساس الاستقلالية النسبية لكل منهما، في اطار حركة التحرر الوطني العربية، اسوة بالعلاقة، التي ينبغي ان تربط كل فصائل هذه الحركة، بعضها ببعض.

ثم ما لبثت هذه المسألة ان طرحت، بشكل اكثر حدة، في سنوات الحرب الأهلية، وتفاقت، عشية الغزو الاسرائيلي للبنان، في الصيف الماضي، ليس، فقط، في العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، بل، كذلك، في العلاقة مع سوريا، داخل لبنان، تحديداً، وحول القضية الوطنية اللبنانية، بالذات.

صحيح ان اخطاء كثيرة ارتكبت، باسم الحركة الوطنية، طيلة هذه الفترة المنصرمة. واعلنا، اكثر من مرة، اننا، نحن الشيوعيين، نتحمل مسؤوليتنا فيها، قبل سوانا، بحكم موقعنا الخاص، داخل هذه الحركة، لا بسبب كوننا شاركنا في هذه الاخطاء. ومعروف اننا لم نرتكب ما ارتكبه سوانا من اخطاء، على انواعها المتعددة المسيئة للقضية وللجماهير. وهو واحد من الامور التي بها اكدنا استقلالية الطبقة العاملة، واستقلالية الحركة الوطنية، في آن. واذا كا لا بد من ممارسة النقد الذاتي، ازاء تخلفنا عن ممارسة الدور المتميز، المستقل، كحزب، داخل الحركة، وكحزب وحركة، في اطار

التحالف الثلاثي، اللبناني الوطني والفلسطيني والسوري، ممارسة جادة وحازمة، الا انه لا بد من الاقرار، الآن، بالنسبة للماضي، وبالنسبة للحاضر، ايضاً، وبالنسبة للمستقبل، كذلك، ان ممارسة الاستقلالية ليست موقفاً يعلن للتاريخ، وينتهي الأمر، بل هي موقف مسؤول، لا بد من معرفة صياغته، بدقة، وتحديد عناصره واطره، بدقة، وتحمل مسؤولية اعلانه، في الظرف المعين، اياً كان حجم الاستقلالية فيه، الحجم الذي تسمح به الامكانيات الحقيقية، وموازن القوى الحقيقية، والوطنية الحقيقية.

والآن، في ايماننا هذه، طرح، وتطرح، مسائل من نفس النوع، تتعلق بالموقف من سوريا والمقاومة الفلسطينية، في علاقة الحركة الوطنية اللبنانية بكل منهما، وفي شأن العلاقة المتفجرة بينهما، كذلك.

جوابنا، حول هذا الموضوع، صريح، لا يحتاج الى كبير جدل. ان العلاقة مع سوريا، ومع المقاومة، انما تحددتها مصلحة نضالنا الوطني اللبناني، اولاً، والعربي المشترك، بالتالي، وتكتيل كل القوى، كل حسب قدرته، وقدرة استمراره في موقف وطني واضح، في المعركة الوطنية اللبنانية، ضد الاحتلال الاسرائيلي، وضد كل اشكال الارتهان للاجنبي، سواء كان اسرائيلياً، عبر الاتفاق الموقع مع اسرائيل، أو اميركيا، أو أي طرف اجنبي من اية جنسية كان، ولانقاذ الاستقلال الوطني من الضياع، واستعادة وحدة لبنان، ووحدة شعبه، وسيادته كاملة على كامل ارضه.

المهمة الاساسية، الحلقة الاساسية، في النضال، هي التي تحدد نوع التحالف، واطره، واشكاله وحدوده، وحدود التنازلات المفروضة فيه. يبقى ان الاستقلالية في الموقف الوطني، انما يحددها، بالدرجة الأولى، البرنامج والخط والنهج والممارسة. وفي مثالنا اللبناني الوطني، فان ابرز شكل، ابرز تجل، للاستقلالية في الحركة الوطنية النضالية، حول القضية الوطنية اللبنانية، هو هذه المقاومة المتعاضمة للاحتلال الاسرائيلي، التي يحتضنها شعب يرى فيها كل طموحاته، في التحرر من السيطرة الاجنبية، وفي التحرر من القهر، بكل اشكاله، على طريق التقدم، باتجاه الحكم الوطني الديمقراطي، الحكم الذي يحرر لبنان واللبنانيين، من الهيمنة الفئوية الداخلية لحزب الكتائب، ومن الهيمنة الخارجية، الاسرائيلية والاميركية، ويضع لبنان على الطريق الصحيح للتطور الديمقراطي، حتى نهاياته.

والحكم الوطني الديمقراطي، الذي يتحدد محتواه بتحقيق مجموع الشعارات التي اشرنا اليها، هو المشروع الحقيقي النقيض للمشروع الكتائبي الانتحاري، هو استراتيجية النضال الوطني، في المرحلة الراهنة، اياً كان الشكل الذي سيستقر عليه كيان الوطن.